ولو على وديعة شيئ سقط مع يد يضمن هرنا فقط
اودع ماشيه الفساد يسرح كالصوف ثم غاب هذا المودع
وضيف في ذاك من الفساد اوحادث ادي الى الكساد
فيرفع الامر الى القاضي لان يبيعها وان ذا قول احسن
لوادعى الدلال انه وقع مني المتاع فضمانه امتنع
وهكذا ان الدعى الضياعا وليس يدري كيف منه ضاعا
ان لم يفارقه على ما بينوا اما اذا فارقه فيضمن
وان يقل وضعته ولست ادري باي موضع وضعت
فانه لذلك المتاع ، يضمن ما صاح بلا نزاع
حكاه قاضي خان في الفتاوى وعد من جملة الدعاوي
وفي فتاوي النسفي قد وقع مسئلة الدلال ان كان دفع
للمشتري

للمشتري السلعة صاح فهرب فما عليه من ضمان قد وجب
لان هذا ليس بذمته ولو غبي كالطفل بيع عنه

من كتاب الهبه

لا بد من تسليم ما قد وهبا وذاك شرط لازم قد وجبا
وهبة المشاع فيما يقسم باطلة كما بذاك حكموا
لان في جوازها اجبارا لواهب ان يقسم العقارا
وقسمة الموهوب ليس لازما اذ قبل الواهب كان قايما
اذ المشاع ان يكن لا ينقسم يمكن قبضه بنقص لا يتم
اما المشاع ان يكن بحيث لا ينقسم جازت مثل ما قد نقلا
وجوزه عن هبة محققه بمنعه حروف دمع خرقه
فالدال للزيادة المتصله والميم موت من غدا يوهبه له

Copyright © King Saud University